

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة

وعضوية القضاة السادة

ياسل أبو عنزة، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، حسين السكران

المميز :-

وكيله المحامي

المميز ضده :-

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٨ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر

بتاريخ ٢٠١٥/٢/٩ عن محكمة أمن الدولة في القضية رقم (٢٠١٥/٣٨٢)

المتضمن : وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم .

طالباً بقبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للأسباب التالية :-

١. إن المميز قام بالاعتراف وتسهيل مهمة هذه المحكمة مما يعتبر من الأسباب

المخففة تقديرياً بالاستناد إلى نص المادة (٩٩) من قانون العقوبات وأن الهيئة

العسكرية نفسها قامت بالحكم بقضايا تتعلق بالالتحاق بجماعات مسلحة مدة

سنة وستين ولذا فإن الحكم جاء مغلظاً بعد ظروف المرحوم بإذن الله

أسكنه الله فسيح جناته .

٢. إن المميز قد مكث مدة (٧) أيام فقط في الرحلة ما بين عمان وتركيا والحدود السورية ولم يقم بالقتال أو يشارك به وإنما قام بالهرب من الحدود التركية السورية إلى مصر ثم الأردن حيث عاد بإرادته الحرة نادماً على ذهابه إلى هناك كما ذكر باعترافه .

٣. إن المميز هو شاب في مقتبل العمر وليس من أرباب السوابق .

٤. إن المميز هو طالب في جامعة الطفيلة سنة رابعة هندسة ويوجد في الملف ما يثبت ذلك وأن استمرار توقيفه والحكم عليه بطريقة مغلظة يضر باستمرار تعليمه ومستقبله .

٥. قدم في الملف ما يثبت أنه المعيل الوحيد لوالديه وأن والده مريض ويقوم بالعناية به .

٦. المميز مدة سفره قصيرة وقام بتسليم نفسه وهو نادم .

٧. عدم توافر الركنين المادي والمعنوي في هذه الجريمة .

٨. وبصفتكم محكمة موضوع ولصلاحيتم في تخفيف العقوبة وبالاستناد إلى ما تم ذكره أعلاه وأنه شاب في مقتبل العمر وأن الفعل لم يتم على الإطلاق لذي نلتمس ما يلي :-

أ. قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .

ب. وفي الموضوع تخفيض العقوبة بالشكل الذي ترونه مناسباً بصفتكم محكمة موضوع وللأسباب المذكورة أعلاه وإجراء المقتضى القانوني اللازم .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة أمن الدولة كانت قد أحالت المتهم :-

ليحاكم بتهمة :-

الإلتحاق بجماعات مسلحة وتنظيمات إرهابية خلافاً لأحكام المادتين (٣/ج و ٧/ج) من قانون منع الإرهاب رقم (٥٥) لسنة (٢٠٠٦) وتعديلاته .

وقد ساقبت النيابة العامة واقعة بنت على أساس منها الاتهام الموجه للمتهم تمثلت بما يلي :-

إن المتهم طالب في جامعة الطفيلة ومن خلالها ارتبط بعلاقة صداقة بشخص يدعى لم يكشف التحقيق عن هويته في تلك الجامعة يقاتل مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابي على الساحة السورية الآن .

وعلى إثر قيام المدعو بإرسال صور ومقاطع فيديو للعمليات العسكرية لذلك التنظيم وحث المتهم عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك على الانضمام لداعش من أجل مقاتلة النظام السوري وبالفعل وافق على الإلتحاق بذلك التنظيم .

وبتاريخ ٢٠١٤/٩/٤ وبمساعدة المدعو المالية تمكن من شراء تذكرة والسفر إلى تركيا ومنها إلى سوريا وهناك تم اصطحابه إلى مضافة تعود للدولة الإسلامية في العراق والشام وبقي فيها لمدة أسبوع وبعدها جرى إلحاقه بمعسكر تدريبي في منطقة الرقة وتلقى خلاله تدريبات شرعية ولياقة بدنية إلا أنه وعلى إثر القصف الجوي من قبل قوات التحالف على تلك المنطقة جرى إنهاء ذلك المعسكر وتم توزيعه من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام كشرطي حدود في منطقة التل الأبيض قريبة من الحدود التركية .

وبتاريخ ١٧/١٠/٢٠١٤ عاد المتهم إلى الأردن بعد أن توجه من تركيا إلى مصر خوفاً من اكتشاف أمره وقد جرى إلقاء القبض عليه وجرى التحقيق .

باشرت محكمة أمن الدولة نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

والمحكمة وبعد التدقيق والمداولة تجد بأن وقائع هذه الدعوى وكما خلصت إليها وقع بها وجدانها تتخلص في أن المتهم طالب في جامعة الطفيلة وارتبط بعلاقة صداقة في تلك الجامعة بشخص يدعى . (لم يكشف التحقيق عن هويته) يقاتل مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابي على الساحة السورية الآن .

وعلى إثر قيام المدعو فواز بإرسال صور ومقاطع فيديو للعمليات العسكرية لذلك التنظيم وحث المتهم عبر موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) على الانضمام لداعش من أجل مقاتلة النظام السوري وبالفعل وافق المتهم على الالتحاق بذلك التنظيم .

وبتاريخ ٤/٩/٢٠١٤ وبمساعدة المدعو فواز المالية تمكن المتهم من شراء تذكرة سفر إلى تركيا ومنها إلى سوريا وهناك تم اصطحابه إلى مضافة تعود للدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وبقي فيها لمدة أسبوع وبعدها جرى إلحاق المتهم بمعسكر تدريبي في منطقة الرقة وتلقى خلاله تدريبات شرعية ولياقة بدنية إلا أنه وعلى أثر القصف الجوي من قبل قوات التحالف على تلك المنطقة جرى إنهاء ذلك المعسكر وتم توزيعه من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام كشرطي حدود في منطقة التل الأبيض القريبة من الحدود التركية وبتاريخ ١٧/١٠/٢٠١٤ عاد المتهم إلى الأردن بعد أن توجه من تركيا إلى مصر خوفاً من اكتشاف أمره وتم إلقاء القبض عليه وجرى الملاحقة .

بتاريخ ٩/٢/٢٠١٥ وفي القضية رقم (٢٠١٥/٣٨٢) أصدرت محكمة أمن الدولة حكمها المتضمن :-

- عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة (١٩٦١) وتعديلاته تجريم المتهم
بجناية الالتحاق بجماعات مسلحة وتنظيمات إرهابية خلافاً لأحكام المادتين
(٣/ج و ٧/ج) من قانون منع الإرهاب رقم (٥٥) لسنة (٢٠٠٦) وتعديلاته .

- وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة بالإجماع ما يلي :-

عملاً بأحكام المادتين (٣/ج و ٧/ج) من قانون منع الإرهاب رقم (٥٥) لسنة
(٢٠٠٦) الحكم على المجرم
بالوضع بالأشغال الشاقة
المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له من تاريخ إلقاء القبض عليه بتاريخ
٢٠١٤/١٠/١٧ .

لم يرتضِ المتهم بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز :-

عن الأسباب الأول والثالث والرابع والخامس :-

نجد إنها جميعاً تدرج في إطار الأسباب المخففة التقديرية ولا نجد من ظروف هذه
الدعوى وملابساتها ما يبرر استعمال هذه الأسباب الأمر الذي يتعين معه رد هذه
الأسباب .

عن الأسباب الثاني والسادس والسابع والثامن :-

الدائرة حول الطعن بوزن البينة وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار
المطعون فيه .

فإن محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع وبعد استعراضها أوراق الدعوى وما قدم
فيها من بينات نجد :-

أ. من حيث الواقعة الجرمية :-

فقد أشارت محكمة أمن الدولة إلى الواقعة التي اعتمدها في تكوين عقيدتها وقناعتها بقرارها المطعون فيه وهي واقعة ثابتة مستمدة من بيانات قانونية لها أصلها الثابت في الدعوى وتصلح أساساً لبناء حكم عليها وأخصها اعتراف المتهم أمام المحكمة .

ب. من حيث التطبيقات القانونية :-

فإن الأفعال التي قارفها المتهم والمتمثلة :-

١. الالتحاق بالجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية في سوريا وشراء تذاكر سفر إلى تركيا ومنها إلى سوريا والالتحاق بتلك الجماعات بطريقة غير مشروعة .

٢. عمله كشرطي حدود في منطقة التل على الحدود التركية رغم علمه بأن هذا التنظيم تنظيم إرهابي .

تشكل سائر أركان وعناصر جناية الالتحاق بجماعات مسلحة وتنظيمات إرهابية خلافاً لأحكام المادتين (٣/ج و ٧/ج) من قانون منع الإرهاب وكما ورد بإسناد النيابة العامة وانتهى إلى ذلك القرار المطعون فيه .

ج. من حيث العقوبة :-

فإن العقوبة المحكوم بها تقع ضمن الحد القانوني للجريمة التي أدين بها المحكوم عليه .

وبذلك فإن القرار المطعون فيه جاء مستوفياً لشروطه القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه مما يتعين تأييده ورد هذه الأسباب .

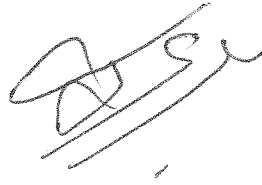
لذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ١١ ذي القعدة سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٦/٨/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو



عضو

عضو



رئيس الديوان



دقيق غ / ع



lawpedia.jo